



Save the Children

ورقة سياسة: عمل الأطفال في لبنان: الأزمة الاقتصادية والتأثير المتفاقم لمرض

كوفيد-19

جمعية إنقاذ الطفل

تعرض ورقة السياسة هذه موجزاً لموقف جمعية إنقاذ الطفل إزاء الوضع الراهن المتعلق بعمل الأطفال في لبنان وتبحث في الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وعن وباء فيروس كورونا المرّجح تفاقمها على المدى المتوسط إلى الطويل. كما تقدم توصيات لاتخاذ إجراءات يترتب على صنّاع السياسات والجهات المانحة والممارسين العمل بها.

بسبب الظروف التي يعيشها لبنان، قد تنشأ مخاطر جديدة أو متزايدة بما في ذلك الاعتداء على الأطفال والإهمال والعنف والاستغلال بسبب غياب رعاية ودعم الطفل شخصياً، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي تشتد الحاجة إليها.

وفي حين أنه من المنطقيّ انخفاض نسبة عمل الأطفال في المدى القصير جراء الإغلاق الذي أعلنته الحكومة، إلا أن العائلات التي تعيش على حافة الهاوية ستقع في هوة الفقر المدقع ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة عمل الأطفال - بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال - على المدى المتوسط إلى الطويل.

تشمل الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال المعرضين للخطر أو الذين سبق ودخلوا في سوق عمل الأطفال التي قد تنتج عن إصابة الطفل و/أو مقدم الرعاية بمرض كوفيد - 19 و/أو من خلال تدابير الوقاية والاستجابة:

- إن فقدان دخل الأسر المعيشية بسبب وفاة أو مرض مقدم الرعاية يزيد من خطر عمل الأطفال وإلى خطر المقايضة بالجنس خاصة عند الفتيات
- يمكن لفقدان دخل الأسر المعيشية نتيجة تدابير العزل أو الحجر الصحي، وخاصة في المستوطنات غير الرسمية، أن يزيد من خطر مشاركة الأطفال في أعمال خطيرة وفي الجنس التجاريّ
- فقدان الوظائف الرسمية والانتقال إلى الأنشطة غير الرسمية المدّرة للدخل التي قد تكون أشد خطورة (خطر على الحياة والصحة والأخلاق)



- دفع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عامًا للعمل في وظائف أكثر خطورة ومضرة
- تفاقم نقاط الضعف لدى الأطفال العاملين؛ وصمة العار المتعلقة بمرض كوفيد - 19 ستجعل بعض الأطفال أكثر عرضة للعنف والصدمات النفسية بما في ذلك في مكان العمل

التوصيات:

على مستوى السياسة والمناصرة:

- يجب على الحكومة اللبنانية أن تنفذ على الفور مجموعة مساعدات اجتماعية كافية وموزعة بشفافية للأسر اللبنانية الأكثر ضعفاً بهدف تغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية والمساعدة في تعويض خسارة الدخل نتيجة وباء كوفيد - 19، إذ يحول في نهاية المطاف دون ارتفاع في نسبة عمل الأطفال
- يتعين على الحكومة اللبنانية استئناف الجهود لإنفاذ القوانين اللبنانية (بما في ذلك المرسوم 8987) للتصدي لعمل الأطفال وحماية ومساندة الطفل ودعم الأطفال العاملين بصرف النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني
- اعتماد قانون العمل المعدّل ورفع الحد الأدنى لسنّ العمل إلى 15 عاماً وفقاً لالتزام لبنان بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138
- الدعوة إلى تنفيذ تصاريح العمل المؤقتة في القطاع الزراعي للاجئين البالغين
- إجراء عمليات تفتيش منتظمة في المزارع والمحال التجارية والإمدادات الغذائية في المدن والقرى لضمان عدم توظيف الأطفال في المرافق والقطاعات المعفاة من الإغلاق الذي تم مؤخراً
- تنظيم حملات توعية عامة تستهدف أصحاب العمل والمجتمع الأوسع بغية تعزيز فهم قوانين عمل الأطفال وحقوق الطفل
- ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به وطويل الأجل ومتعدد السنوات لدعم مثل هذه التدخلات من أجل القضاء على عمل الأطفال على المدى الطويل وخاصة في مناخ الأزمة الاقتصادية وظروف الفقر المتفاقمة في لبنان كما هو موضح أعلاه



- ضمان وزارة العمل أن أصحاب العمل يتقيدون بظروف عمل تمتثل لمعايير الصحة والسلامة المهنية ودفع أجور لمقدمي الرعاية كفيلة بتغطية تكاليف رعاية الأطفال وضمان إجازات الأمومة والأبوة المناسبة وفقاً للقانون اللبناني.

على المستوى البرامجي:

لا يمكن منع عمل الأطفال إلا من خلال نهج متكاملة ومعالجة الأسباب الجذرية لعمل الأطفال وبناء قدر أكبر من الدعم لحقوق الطفل. يجب أن تعالج الأنشطة المشتركة بين القطاعات ما يعاني منه اللاجئين السوريين في آني واحد من فقر وظلم وانعدام إمكانية الحصول على الإقامة القانونية. كما يجب أن تهدف هذه الأنشطة إلى تحسين إمكانية الحصول على التعليم الجيد وخدمات حماية الطفل وإلى تعزيز تنفيذ الأنظمة وإلى تعبئة الدعم العام لاحترام حقوق الطفل.

- تحسين فهم الدوافع الفردية والجماعية الرئيسية لعمل الأطفال (الخاصة بالفتيات والفتيان) وكيفية استخدام استراتيجيات تغيير السلوك الاجتماعي والاتصال على نحو أفضل لترويج الرسائل المجتمعية التي تتناول عمل الأطفال.
- بدء تنفيذ برامج توفر أو تعزز الاستقرار المالي للأسر وتدعم خيارات كسب العيش وتدريب البالغين على المهارات المناسبة لدخول سوق العمل التي من شأنها أن تساعد على تحمل الضغوط الاقتصادية دون اللجوء إلى عمل الأطفال. وقد انعكس توفير الأموال نقدية بالإضافة إلى برامج تنمية المهارات وتغيير السلوك الاجتماعي في تحقيق نتائج ناجحة لعمل الأطفال.
- ينبغي أن تكون المساعدة الاجتماعية المقدمة للأسر الضعيفة والمضيئة واللاجئة لتغطية فقدان الدخل بسبب الإغلاق أو الحجر الصحي الناتج عن مرض كوفيد - 19 بقيمة كافية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر مما يقلل من احتمال اللجوء إلى عمل الأطفال.
- تقتضي التدخلات التي تعتمز القضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال الاعتماد على نهج مزدوج طويل الأمد لإدراج أحكام مناسبة في السياسة الاجتماعية إضافة إلى تعزيز استراتيجيات تغيير السلوك الاجتماعي التي تستهدف الشركاء والمجتمعات وأصحاب العمل.



Save the Children

- تقديم برامج من خلال إدارة الحالات من شأنها أن توفر صورة ثابتة وشاملة لاحتياجات الأسرة في السياق المحدد كما تركز أيضاً على الخدمات المناسبة للعمر للأطفال والمراهقين المعرضين للخطر و/أو الذين دخلوا في سوق عمل الأطفال.
- تقديم التدريب والخدمات الاستشارية التقنية لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك أصحاب العمل والهيئات القضائية ووكالات إدارة القضايا التي تُعنى بعمل الأطفال في جميع أنحاء لبنان.
- تصميم البرامج التي تمكّن أصحاب العمل والمشاريع التجارية المشاركة في برامج سبل العيش أن تكون مجهزة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وضمان تحقيق معايير الصحة والسلامة لجميع الموظفين.
- زيادة التركيز البرنامجي على المراهقين والمراهقات الذين يعملون في الشوارع لضمان حمايتهم وصحتهم في جميع الأوقات، بما في ذلك تدابير خاصة من الرعاية البديلة في حال تأثروا مباشرةً بمرض كوفيد - 19.
- دعم الأبحاث التي تركز على المعلومات النوعية نظراً لمحدودية الأساليب الكمية والثغرات الموجودة حالياً في البيانات المتعلقة بعمل الأطفال.